

تسم العلاقات بين عمان وفرنسا بتجذرها تاريخياً حيث تعود إلى عدة قرون مضت، وقد ارتبط البلدان بداية وفي القرن السابع عشر الميلادي بعلاقات تجارية وثيقة في ظل ازدهار التجارة البحرية لعمان خلال تلك الفترة . لتحقيق بذلك مكانة مهمة لدى فرنسا وأن توطد علاقتها معها، كما أولت فرنسا اهتماماً خاصاً بتعزيز علاقاتها مع السلطنة فكان أن ارتبط البلدان بالعديد من المبادرات من أهمها ميثاق الصداقة والتجارة. وقد نتج عن تفوق العمانيين في مجال التجارة البحرية، آثار أخرى تتمثل في بناء علاقات دبلوماسية، قائمة على حُسن التعامل ومد يد المحبة والسلام، تركز على الاحترام المتبادل والمصالح المشتركة، وفق اتفاقيات ومعاهدات. وتمثل ندوة "عُمان في الوثائق الفرنسية"، التي انطلقت أعمالها أمس، بمعهد العالم العربي بباريس، بتنظيم من هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية بالتنسيق مع عدة جهات فرنسية ذات صلة بالوثائق، فرصة لتدعيم برنامج الذاكرة المشتركة للمعاهدات والعلاقات بين البلدين، إضافة إلى الدراسة المعمقة للعلاقات الثنائية بين البلدين بكافة جوانبها التاريخية والسياسية والحضارية والاقتصادية والثقافية، وتوضيح عناصر التفاعل بين البلدين الصديقين عبر مراحل مُتعددة تاريخياً، وإبراز الجوانب المشتركة بغية تطوير هذه العلاقات وترسيخها، وإضفاء عوامل الاستمرارية عليها. ولا شك أن توقيت الندوة، يعظم الآمال المعقودة عليها لإرساء المزيد من أسس التعاون الاقتصادي والثقافي والعلمي بين البلدين بما يخدم مصالحهما المشتركة. ويجيء توقيع هذه الوثائق والمحفوظات الوطنية لمذكرة تفاهم مع الأرشيف الدبلوماسي الفرنسي، في إطار الحرص على تعميق التعاون في هذا المجال الحيوي الذي يُعد ذاكرة للشعوب، وحافظاً لإرثها التاريخي.